

تحديات التنمية العمرانية المستدامة في ظل غياب المخططات الحضرية بمدينة

زليتن - ليبيا

د. فرج مصطفى الهدار *

المقدمة:

شهد العالم بعد الثورة الصناعية تزيماً في عدد السكان داخل المدن، مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل بها، وقد حاول العمرانيون إيجاد حلول مناسبة لمواجهةها أو لمواكبتها، وظهر مصطلح التنمية العمرانية سنة 1951م، كأحد الحلول من أجل تكامل وتناسق حضري⁽¹⁾، أما مصطلح التنمية العمرانية المستدامة فقد ظهر في عدة مؤتمرات دولية، منها مؤتمر قمة الأرض سنة 1992 في مدينة ريودي جانيرو، ومؤتمر الهابيتات2 في إسطنبول سنة 1996م، وغيرها من المؤتمرات،

* عضو هيئة تدريس بقسم الجغرافيا - كلية التربية الخمس - جامعة المرقب بدرجة محاضر

(1) سعيد علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر، القاهرة - مصر، سنة 2000، ص 203.

وكان يهدف مفهوم هذا المصطلح إلى تحسين نوعية الحياة بالمدينة عمرانياً، وبيئياً، وثقافياً، واجتماعياً، واقتصادياً، ضمن حدود الموارد المتاحة وعدم استنزافها⁽¹⁾.

يعد تطبيق تنوع استعمالات الأراضي من خلال المخططات الحضرية من مبادئ تحقق التنمية العمرانية المستدامة، وذلك من خلال تعديل أولويات هذه الاستعمالات، لتشكيل مدن ذات استعمالات حيوية، ويتطلب ذلك إيجاد مداخل ومفاهيم، يمكن تنفيذها علمياً بطريقة فعالة، تعمل على تحقيق التنمية العمرانية المستدامة⁽²⁾، إن هذه المخططات هي البداية الفعلية لأي سياسة تنموية؛ لأنها في الأساس عملية تنظيمية، تهدف للوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية لكافة المناطق⁽³⁾، وهي أيضاً أحد أهم أدوات تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، فهي تهتم برسم وتحديد استعمالات الأرض، والشبكات المختلفة

(1) غادة موسى السلق، ميثم حسن الصفار، التنمية العمرانية المستدامة في مركز الكرخ التاريخي، مجلة الهندسة، المجلد عشرون، العدد أحد عشر، العراق، سنة 2014، ص7.

(2) ماجدة علام، موضوعات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص69.

(3) عبد الرحمن فنانة وآخرون، تقييم البعد المكاني لمخططات الجيل الثاني بالأقاليم التخطيطية بالجمهورية، في كتاب الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، (تحرير) سعد خليل القزيري، منشورات العمارة للاستشارات الهندسية، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، سنة 2006، ص 117.

كالطرق، والصرف الصحي، والمياه وغيرها، وتحدد كثافة البناء وأنظمتها، وبذلك يكون المخطط عبارة عن دراسة تخطيطية لما ستكون عليه المدينة مستقبلاً، مساحياً، وخدمياً، ولكنه لا يستطيع تحديد متطلبات العملية التخطيطية، وهنا يأتي دور التنمية العمرانية التي تتمثل في رسم السياسات التنموية العمرانية، وتوفير التمويل اللازم له، والتنسيق بين مختلف الأجهزة المحلية المعنية بالتنفيذ، فالمخطط الحضري وسيلة لرسم الصورة المستقبلية للمدينة، فالتنمية العمرانية فهي أداة لتحقيق تنفيذ تلك الصورة، وتوطين المشروعات، وإيجاد فرص العمل، فتخطيط المدينة يمثل ركناً أساسياً في تحقيق التنمية العمرانية وتطويرها، ففي حالة غيابه يعني لا وجود للتطور، فيجب أن يوضع مخططاً عمرانياً واقتصادياً وخدمياً، وأن تكون مكملة لبعضها، لذا تمر المدينة بمراحل مورفولوجية عديدة عبر عمرها الزمني.

تتميز الدول النامية بضعف مستوى التنفيذ والمتابعة لنمط استعمالات الأراضي بمخططات الحضرية، مما أدى إلى تراكم المشاكل بها، وظهور تجاوزات أترث في

عملية التنمية العمرانية⁽¹⁾، إن أي تقصير في إعداد المخططات أو تحديثها سيكون له تأثيراً سلبياً على التجمعات العمرانية، لما تسببه من مخاطر بيئية، واقتصادية، واجتماعية، وعمرانية، وتشوه النسيج العمراني، وتغير الاستخدامات، وفق تغير المتطلبات دون معايير تحكم تلك التغيرات، وأن تحقيق تنمية مستدامة على مستوى العمران واستخدامات الأراضي، يتطلب تحديث المخططات التنظيمية والالتزام بالأنظمة العمرانية⁽²⁾، لقد انطلقت أول مرحلة تخطيطية في ليبيا مع بدايات التنمية الاقتصادية، حيث تم إعداد مخططات حضرية لأهم المدن والقرى الليبية في الفترة من 1968 - 1988، ومع نهاية عقد السبعينات بقاء الشروع في المرحلة التخطيطية الثانية واستهدفت الفترة 1980 - 2000، إن ماتحقق في مجالات التنمية العمرانية في ليبيا ضخم جداً، ولكن هذه الجهود أنتهت في غياب المرحلة التخطيطية الثالثة، والتي كانت تهدف إلى تغطية الفترة 2000 - 2025، برغم من

(1) أبو القاسم على سنان، المخططات الحضرية وواقع إستعمالات الأرض في مدينة الخمس، المؤتمر الإقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، سنة 2017، ص2.

(2) سويده احمد الزين الحسن، استراتيجية التخطيط الحضري المستدام لاستخدام الأراضي وتوظيف الموارد المتاحة دراسة حالة: الخرطوم الكبرى - السودان، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد السادس، العدد الرابع، مارس 2019، ص 49.

بدء مصلحة التخطيط العمراني في إعداده مطلع سنة 2005، مما أدى إلى اتساع الرقعة العمرانية بالمدينة، على حساب الاستعمالات الأخرى، وظهور بعض المشاكل بالبيئة الحضرية، وارتفاع معدل الكثافة السكنية، وظهور بعض التجاوزات على المرافق، وتدهور المرافق والبنية التحتية، والتوسع خارج حدود المخطط مما أدى إلى وجود مجموعة من التحديات، لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة مستقبلاً.

مشكلة البحث:

تواجه عملية التنمية العمرانية بمنطقة الدراسة، مجموعة من المشاكل العمرانية والتنظيمية، ارتبطت بضعف عمليات التنفيذ والمتابعة، لإستعمالات الأراضي ضمن مخطط المدينة من جهة، وغياب المخطط الحضري الجديد من جهة أخرى، مما أدى إلى تنامي ظاهرة التكدس الحضري، وارتفاع معدل الكثافة السكنية، وظهور التجاوزات على المرافق، ونقص وتدهور الخدمات العامة والبنية التحتية، وتردي الحالة العمرانية، وانتشار ظاهرة التلوث البصري، والتوسع خارج حدود المخطط، وانتشار التجمعات العمرانية العشوائية، ونفاذ الأراضي المحيطة بالمخطط، وارتفاعها أسعارها، مما جعل هناك مشكلة في توسع الرقعة المكانية للمخطط

مستقبلاً، وتحقيق تنمية عمرانية مستدامة، ويمكن زيادة تحديد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية وهي:

- 1- ما العلاقة بين التنمية العمرانية المستدامة، والمخططات التنظيمية المختلفة؟
- 2- ماهي الآثار المترتبة عن غياب المخطط الحضري الجديد بالتنمية العمرانية المستدامة بالمدينة؟.
- 3- ماهي التحديات التي تواجه التنمية العمرانية المستدامة في ظل غياب المخطط؟.

أهداف البحث:

- 1- التعرف على السمات العامة للبيئة الحضرية في مدينة زيتن، ومدى تطبيق مفاهيم الاستدامة العمرانية بها، من خلال المخططات السابقة.
- 2- الوقوف على أهم مؤشرات التنمية الحضرية المتبعة، ومراجعة السياسات والإجراءات التخطيطية الخاصة بإعداد المخططات العمرانية في ليبيا بصفة عامة، ومنطقة الدراسة بصفة خاصة، والوقوف على المشاكل التي تواجه المدينة في ضوء غياب المخطط الحضري.

3- إبراز أهم التحديات التي تواجه التنمية الحضرية المستدامة، ووضع مجموعة من المقترحات يمكن أن تساهم في حل مشكلة التنمية العمرانية في مدينة زليتن.

أهمية البحث:

يمكن أن تبرز الدراسة مدى دور الجغرافيا في دعم مجالات التخطيط والتطوير العمراني التنموي، وتحديد المشاكل الجغرافية التي يمكن أن تعرقل التنمية العمرانية المستدامة، بالإضافة إلى تتبع مراحل ومؤشرات التنمية العمرانية بالمدينة، من خلال المخططات التي أعتمدت بها.

منهجية البحث:

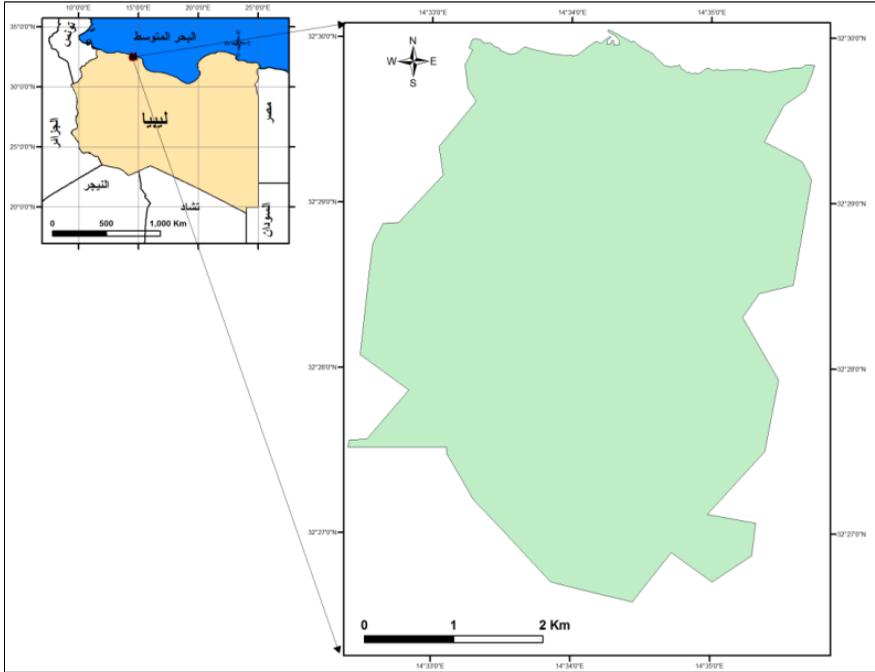
أعتمد البحث على العديد من المناهج وذلك للوصول لنتائج عن مدى وجود مؤشرات التنمية العمرانية المستدامة بمدينة زليتن، ومن هذه المناهج المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة للمنهج التاريخي، وذلك من أجل دراسة التطور والتغير في مؤشرات التنمية الحضرية، وتتبع مراحل التنمية العمرانية بمنطقة الدراسة، معتمداً في ذلك على المخططات السابقة، بالإضافة إلى صور الأقمار الصناعية من أجل معرفة مدى التغير في نمط استعمالات الأراضي.

مجالات الدراسة:

أ/ المجال المكاني (منطقة الدراسة): - تقع مدينة زليتن بالشريط الساحلي في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا، على ساحل البحر المتوسط، إلى الشرق من مدينة طرابلس بحوالي 160 كم، وإلى الغرب من مدينة مصراتة بحوالي 50 كم، أما فلكياً فتقع بين دائرتي عرض ($32^{\circ} 26' 35''$) و ($32^{\circ} 30' 02''$) شمالاً وخطي طول ($14^{\circ} 32' 24''$) و ($14^{\circ} 35' 44''$) شرقاً⁽¹⁾، كما هو موضح موقعها بالشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) الموقع الفلكي لمخطط مدينة زليتن

(1) التخطيط العمراني لزليتن، سنة 2019.



المصدر/ من عمل الباحث استناداً لمكتب التخطيط العمراني زليتن

ب/ المجال الزمني: - يتمثل هذا المجال في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1968-2019 أي منذ بداية المخططات الحضرية، وبذلك ضمت مخطط الجيل الأول 1968-1988، والجيل الثاني 1980-2000، بالإضافة إلى واقع التنمية العمرانية العشوائية ما بين 2000-2019.

هيكل البحث: - تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية العمرانية المستدامة.

المبحث الثاني: المخططات الحضرية وواقع التنمية العمرانية المستدامة.

المبحث الثالث: غياب المخططات الحضرية وواقع التنمية العمرانية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية العمرانية المستدامة

أولاً/ مفهوم التنمية العمرانية:

يقصد بها الارتقاء بالبيئة العمرانية، وتوفير الاحتياجات الأساسية، كالسكن، والعمل، والخدمات المختلفة، وشبكات البنية الأساسية، في إطار محددات المكان، وضوابط القيم الإجتماعية، والثقافية، والموارد المحدودة، دون التصادم مع البيئة الطبيعية، أو إهدار مواردها، وترجع أهمية ومكانة التنمية العمرانية بكونها انعكاس واقعي للتنمية الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية في المجتمع، كما تأتي أهميتها أيضاً من كونها المحرك الرئيسي لكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، والصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والعمران⁽¹⁾، ويمكن اعتبار التنمية العمرانية أداة رئيسية لترشيد جهود التنمية من خلال ضبط النمو العمراني، واتجاهاته، بما يحقق

(1) شفق الوكيل، التخطيط العمراني مبادئ- أسس- تطبيقات، الجزء الأول، القاهرة، سنة 2006، ص

التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، ورفع الكفاءة الوظيفية للحيز العمراني، وخلق بيئة عمرانية صحية آمنة، يتوفر به الاستخدام الأمثل لمكونات البيئة المحلية، وتحديد الاحتياجات الحقيقية الحالية والمستقبلية بكل دقة، وتحديد الأولويات، وترشيد الموارد المتاحة على القطاعات المختلفة لتحقيق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي بأقل التكاليف، وتكامل أنواع التخطيط وتنسيق أداء الجهات التنفيذية المختلفة، بما يضمن عدم التعارض بينها.

ثانياً/ أبعاد التنمية العمرانية المستدامة:

تعد التنمية العمرانية المستدامة ثلاثية الأبعاد مترابطة، وهي الأبعاد البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، فضلاً عن بعد رابع مهم، وهو يتعلق بسياسات جهة اتخاذ القرار، وهي كالتالي⁽¹⁾؛

1/ البعد البيئي: ويهتم بإدارة الموارد الطبيعية، التي تمثل العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن التنمية تركز بصورة رئيسية على كمية ونوعية هذه الموارد،

(1) ريدة ديب، وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه منشوره، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، سوريا، سنة 2009، ص 3.

وأن استنزافها بيئياً، هو أحد العوامل التي تتعارض مع برامج التنمية العمرانية المستدامة، لذلك يجب العمل على حمايتها وإدارتها بشكل يضمن استمرارها.

2/ البعد الإجتماعي: وهو حق الإنسان الطبيعي بالعيش في بيئة نظيفة وسليمة، يمارس من خلالها جميع الأنشطة، مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية، والخدمات البيئية، والاجتماعية، ويستثمرها بما يخدم حاجاته الأساسية، فضلاً عن الاحتياجات المكملة لرفع مستوى معيشته، دون تقليل فرص الأجيال القادمة.

3/ البعد الاقتصادي: تعتبر البيئة الكيان الاقتصادي المتكامل، وقاعدة للتنمية، وأي تلوث لها، واستنزاف لمواردها، يؤدي إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشاكل، من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

4/ البعد المؤسسي: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة التنفيذية بالدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية، وتوفير الخدمات والمنافع

لمواطنيها، وبالتالي فإن تحقيق التنمية المستدامة، ورفع مستوى حياة الأفراد، وتأمين حقوقهم، يتوقف على مدى نجاح مؤسساتها، وإدارتها في أداء وظائفها ومهامها.

ثالثاً/ أهداف التنمية العمرانية المستدامة:

إن التنمية العمرانية المستدامة في جوهرها، هي انعكاس لمدى الإشباع الذي يحصل عليه الإنسان في مجالات الحياة المختلفة الصحية، والتعليمية، والاقتصادية، كما أنها ترجمة لمستوى رضى الناس عن حياتهم، حيث أصبحت نوعية الحياة التي يحتاجها الفرد، هي المحور الرئيسي للتنمية، ويمكن تلخيص أهداف التنمية العمرانية فيما يلي:

1- ترسيخ وإدماج البعد المكاني المستدام في كافة السياسات والبرامج والمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية والتكنولوجية، من أجل الارتقاء بجودة الحياة داخل المدن.

2- الحد من حالة عدم التوازن القائمة بين الأقاليم التخطيطية والبلديات، بتحقيق التنمية العمرانية المتوازنة والمستدامة، على كافة الأقاليم والبلديات، وخلق نوع من التكامل بينها سواء على المستوى الوطني، والإقليمي، والمحلي.

- 3- التحكم وضبط النمو العمراني العشوائي وتحديد اتجاهاته، والعمل على تنمية مخططات عمرانية جديدة، والارتقاء بالهيكل العمراني للمدن ورفع كفاءتها الوظيفية.
- 4- الارتقاء بجودة الحياة الحضرية، وتحسين المستوى المعيشي (السكن الملائم، والخدمات بأنواعها، والوضع البيئي، والبنية التحتية).

المبحث الثاني: المخططات الحضرية وواقع التنمية العمرانية المستدامة

يعد المخطط الحضري الأداة الفاعلة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة، فهو يساهم في تنظيم وتحديد ورسم استعمالات الأرض، وفهم ملامح المدينة، ومدى توسعها، والشبكات المختلفة كالطرق، والصرف الصحي، والمياه وغيرها، ويحدد كثافة البناء وأنظمتها، كما يكشف عن مناطق التركيز السكاني من خلال توضيح المناطق السكنية ذات الكثافات المختلفة، وبذلك يكون المخطط عبارة عن دراسة تخطيطية لما ستكون عليه المدينة مستقبلاً مساحياً وخدمياً، فهو وسيلة لرسم الصورة المستقبلية للمدينة، أما التنمية العمرانية فهي أداة لتحقيق تنفيذ تلك الصورة وتوطئتها.

لقد تطورت عمليات تخطيط المدن في ليبيا تطوراً مذهلاً، منذ أوائل الستينات من القرن الماضي، فمع زيادة دخل البلاد بسبب اكتشاف النفط وتصديره، تطورت المدن، ونمت بسبب تدفق الهجرة إليها، وظهر أحياء الصفيح في أطراف المدن، مما أدى إلى تخطيطها⁽¹⁾، وقد شهدت ليبيا المخططات التالية:

أولاً/ الجيل الأول من المخططات (المخطط الشامل 1988):

انطلقت هذه المرحلة بعد النتائج التي توصلت لها مؤسسة دوكيادس اليونانية، فوجدت وزارة التنمية والتخطيط في ذلك الوقت أن الحاجة تدعو لإعداد مخططات تنمية حضرية، لذلك تم التعاقد مع مجموعة من المكاتب الإستشارية العالمية في نهاية شهر أبريل سنة 1966، لدراسة أهم المدن وإعداد مخططات لها، وقد كانت الدراسة مهمة بالنمو الحضري، ولم تنطبق إلى الدراسات الإقليمية، وكان الهدف من إعداد هذه المخططات الوصول إلى مجتمع يتمتع بكل ما هو ضروري داخل المدن، بالإضافة إلى وضع خطة مستقبلية لتطورها، وتغطي فترة تخطيطية مدتها

(1) سعد خليل القزيري، مدخل عام في كتاب الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، منشورات العمارة للأستشارات الهندسية، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، سنة 2006، ص 23.

عشرون سنة من 1968 - 1988، وكانت الجهود المطروحة في ذلك الوقت تتركز في إعداد نوعين من المخططات، الأول مخططات تفصيلية متكاملة للمدن الكبيرة، والتي يتوقع لها تطور كبير، وتمثل مراكز حضرية أساسية، وسميت هذه بالمخططات الشاملة، والثاني مخططات تختص بالتجمعات الصغيرة التي تمثل مراكز خدمات محلية، وكانت مخططاتها عبارة عن خطوط تنظيم للطرق، وتحديد استعمالات الأراضي، وفصل المناطق السكنية عن الأنشطة الأخرى، وسميت بالمخططات العامة، كما صدر ضمن هذه المرحلة قانون رقم 5 لسنة 1969 الخاص بتخطيط وتنظيم المدن والقرى، وقد شمل هذا القانون التنسيق بين الوحدات الصغيرة وصولاً إلى المستوى الوطني، وكذلك التعريفات القانونية، والإدارية، والفنية، الخاصة بمجال التخطيط الحضري، والجهات واللجان المسؤولة عن مراحل الإعداد والعرض والاعتماد، فقد مثل هذا القانون الأسس التشريعية للتنمية العمرانية في مجال التخطيط اللازم لتنفيذ أي مخططات تمت أو يتم إعدادها، ومع بداية سنة 1970 تم الإنتهاء من إعداد 166 مخططاً شاملاً وعماماً بالإضافة إلى تقارير أولية تشتمل على معلومات عن كل المدن الليبية، واستهدف من هذه المرحلة إيجاد

قاعدة وأسس لتوجيه التنمية وتعمير هذه المخططات الحضرية، وتحديد متطلبات وأولويات جميع الخدمات الاجتماعية، والبنية الفنية التحتية، وتنظيم وتوجيه النمو العمراني⁽¹⁾، وقد تولت البلديات القيام بأعمال التنفيذ، وقد شهدت تلك الفترة توافد أعداد كبيرة من السكان، للسكن والإقامة في المراكز العمرانية، وبالتالي ازدادت إجراءات تقسيم الأرض، والنمو العشوائي بدرجة لم تستطيع البلديات التحكم في الإجراءات المنظمة للتنمية العمرانية، وتم التعدي على الأراضي المخصصة للاستعمالات الأخرى، كالطرق، وبعض الخدمات، والمساحات الخضراء⁽²⁾.

وبالنظر لمدينة زليتن قبل اعتماد المخطط، لم يكن لها حدود تحددها كمنطقة عمرانية، بل كانت خليط يصعب وصفه، نظراً لقلّة المصادر التي تناولتها، فهي تمثل حصيلة التطور التاريخي لها منذ تأسيسها، كما أوضحت الخريطة التي أعدت من قبل الإحتلال الإيطالي، فقد كانت مبنية على نمط المدن الإسلامية، وكانت

(1) علي الميلودي عمورة، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، دار الملتقى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 1998، ص 324-326.

(2) عبد الحفيظ أبوسيف المودى، مسيرة التخطيط العمراني في الجماهيرية، مجلة العمران، مجلة فصلية متخصصة تصدر عن مصلحة التخطيط العمراني بليبيا، العدد الثامن، شهر ديسمبر 2009، ص

تتوزع على ثلاث مناطق سكنية مختلفة تفصلها عن بعضها أراضٍ زراعية، ويرجع نموها بهذا الشكل إلى ملكية الأراضي، فكل قبيلة تقطن بالأراضي الخاصة بها، والاعتماد على الأراضي الزراعية المحيطة بها، لتوفير الغذاء اللازم⁽¹⁾، لقد أعد مخطط لمدينة زيتن يهدف إلى تحسين ظروف الحياة بالمنطقة الحضرية، وقد كانت مساحته سنة الأساس 1968 نحو 88 هكتار، وبالرغم من هذا الاتساع إلا أن المدينة كانت تعاني من مشاكل الازدحام في الوحدات السكنية، وارتفاع معدل الأشغال، وكان المعدل 1.8 عائلة لكل وحدة سكنية، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة في عدد السكان بالمدينة؛ نظراً لأنها تمثل المركز الإداري ببلدية زيتن في ذلك الوقت، مما ساهم في هجرة الموظفين الإداريين مصحوبين بعائلاتهم للسكن داخل المدينة، بالإضافة إلى هجرة رواد العلم للدراسة بالمعهد الديني، كما أن الوحدات السكنية القائمة لم تكن في حالة جيدة، وتحتاج إلى الترميم والصيانة، في حين أن البعض يحتاج إلى إزالة وإعادة بناءه، ويتبين من الجدول رقم (1) أن

(1) فرج مصطفى الهدار، النمو السكاني وأثره على المخطط الحضري- مدينة زيتن نموذجاً، مجلة التربوي، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الخمس جامعة المرقب، العدد الخامس، يوليو 2014، ص 57-59.

الاستعمالات السكنية تحتل المرتبة الأولى بمساحة تقدر بحوالي 40.6 هكتار بنسبة 46.5%، ويرجع ارتفاع نسبة الاستعمالات السكنية إلى وجود المناطق السكنية الثلاثة، بالإضافة إلى وجود مباني مستغلة من قبل رواد العلم، القادمين للدراسة بالمعهد الديني، بينما كان نصيب المناطق الخالية والزراعية المرتبة الثانية بنسبة 27.2% بمساحة تقدر بحوالي 24.3 هكتار، ويرجع سبب ذلك إلى أن المدينة في السابق نمت في ثلاث مناطق متفرقة، تاركة فيما بينها مناطق خالية وزراعية لكي يتم الاستفادة منها في توفير المحاصيل الغذائية، في حين استحوذت الشوارع على المرتبة الثالثة بنسبة تصل إلى 12.7%، أما بالنسبة للمناطق التجارية فكانت نسبتها حوالي 6.5%، والمرافق العامة نالت نسبة 6.1%، بينما كانت المناطق الصناعية في المرتبة الأخيرة داخل مخطط المدينة بنسبة 1%، والتي تتمثل في بعض الورش والصناعات التقليدية التي يحتاج إليها السكان⁽¹⁾.

جدول رقم (1) توزيع مساحة استعمالات الأراضي بمدينة زيتن خلال سنة 1968/ بالهكتار

نوع استعمال	المساحة	النسبة المئوية	نوع استعمال	المساحة	النسبة المئوية

(1) مخطط زيتن الشامل 1988، التقرير النهائي، ص 119-123.

السكنية	40.6	%46.5	الصناعية	0.9	%1.00
التجارية	5.7	%6.5	المرافق العامة	5.4	%6.1
الشوارع	11.1	%12.7	المناطق الخالية أو الزراعية	24.3	%27.2
إجمالي المساحة		88		%100	

المصدر/ المخطط الشامل لمدينة زليتن 1988 - التقرير النهائي - ص110.

قد توقع المخططون أن عدد سكان مدينة زليتن سيصل إلى 37000 نسمة سنة 1988م، ووضعت جميع الاستعمالات على ضوء هذا العدد، ولكن نظراً لزيادة الهجرة والزيادة الطبيعية، فقد تميزت المدينة خلال الفترة التعدادية 1984م بأن معدل النمو السكاني فاق المعدل العام، حيث وصل إلى 5.43%، وأن المعدل العام لم يتجاوز 4.48%، وبذلك بلغ عدد السكان بمنطقة الدراسة خلال تعداد 1984م إلى 39959 نسمة⁽¹⁾، وبالرغم من أهمية مخططات الجيل الأول، إلا أنها وجهت بعض النقد، والتي كانت سبباً لإعداد مخططات جديدة، ومن أوجه النقد مايلي⁽²⁾:

(1) النتائج النهائية لتعداد سنة 1984.

(2) سعد خليل القزيري، مدخل عام في كتاب الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، مصدر سابق، ص

1/ فشل المخططات في معرفة إمكانيات النمو السكاني لبعض المدن، وعدم قدرتها على استيعاب الزيادة الكبيرة في النمو السكاني قبل الوصول إلى سنة الهدف 1988، ويرجع السبب في ذلك لغياب التخطيط الإقليمي، وعدم النظر إلى العلاقات المكانية، والإمكانيات الاقتصادية في إقليم المدينة، واختيار بعض المراكز الحضرية لتنميتها.

2/ طول مدة المخططات والتي امتدت من سنة الأساس 1968م إلى سنة الهدف 1988م، وخصوصاً في ظل التطورات التي حدثت، سواء من الناحية السياسية، أو الاقتصادية، وتغير الأولويات في برامج التنمية، وزيادة الاهتمام بالقطاع الصناعي، مما دعي إلى زيادة مساحة الأراضي المخصصة للأغراض الصناعية بالمخطط، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل العمرانية.

3/ لم تأخذ المخططات في الاعتبار تكييف البيئة الثقافية العربية الإسلامية، والتراث الثقافي والمعماري، مع متطلبات الحياة في بيئة حضرية عصرية.

4/ مركزية التخطيط، وغياب المشاركة الشعبية فيه، حيث إنه كان يفترض أخذ رأي المواطنين في عمليات التخطيط على الأقل كمؤشرات لتخطيط بيئة حضرية، تتلاءم

مع رغبات السكان، وتتكيف مع العمليات الهندسية التي قد تكون في بعض الأحيان ضد رغبات المواطن، أو علاقاته الاجتماعية، وبيئته الثقافية، ونتيجة لهذه الأسباب كان ضرورياً إعادة النظر في المخططات على مستوى ليبيا، لتواكب التغيرات والمتطلبات الجديدة، على أسس دراسات تخطيطية وطنية وإقليمية.

تانياً/ الجيل الثاني من المخططات (المخطط الشامل 2000):

استوجب البدء بإعادة النظر بالمخططات الحضرية سنة 1977 وذلك من أجل مواكبة التغيرات السكانية، وما أدرج من مشاريع عامة في مختلف القطاعات، فقد أعدت المخططات بالجيل الثاني استناداً على نظام التخطيط المتوالى، أي التخطيط على مستويات، الذي يبدأ من المستوى الوطني بالمخطط الطبيعي الوطني طويل المدى 1980-2000 الذي نشرت مسودته في أبريل سنة 1979، ليتم بعد ذلك إعداد النسخة المنقحة سنة 1985 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ويعتبر هذا المخطط وسيلة لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي والاجتماعي، والذي يمكن من خلاله خلق بيئة صحية، تمكن المواطن من العيش والعمل والإبداع، مروراً بمستوى الثاني الذي يستند على التقسيم التخطيطي للأقاليم،

المحدد بالمخطط الطبيعي الوطني، حيث تقسم ليبيا تخطيطياً إلى أربعة أقاليم، وقد وضعت هذه التقسيمات استناداً على الحدود الإدارية، والأنماط الاقتصادية، وإمكانات التنمية الطبيعية، ويتكون كل إقليم من مجموعة من الأقاليم الفرعية التخطيطية التي يصل عددها إلى 18 إقليماً فرعياً، وانتهى بالمستوى الحضري، وكانت مخرجات ونتائج هذا العمل، المخططات الشاملة والعامّة للمدن لحوالي 240 مخططاً حضرياً، والتي أعدت في الفترة ما بين سنة 1979 إلى سنة 1982، وتم اعتمادها سنة 1983 من قبل الجهات، وحسب الآلية التي حددها قانون التخطيط العمراني في ذلك الوقت، وبأشرت مختلف البلديات سنة 1984 في تطبيقها⁽¹⁾.

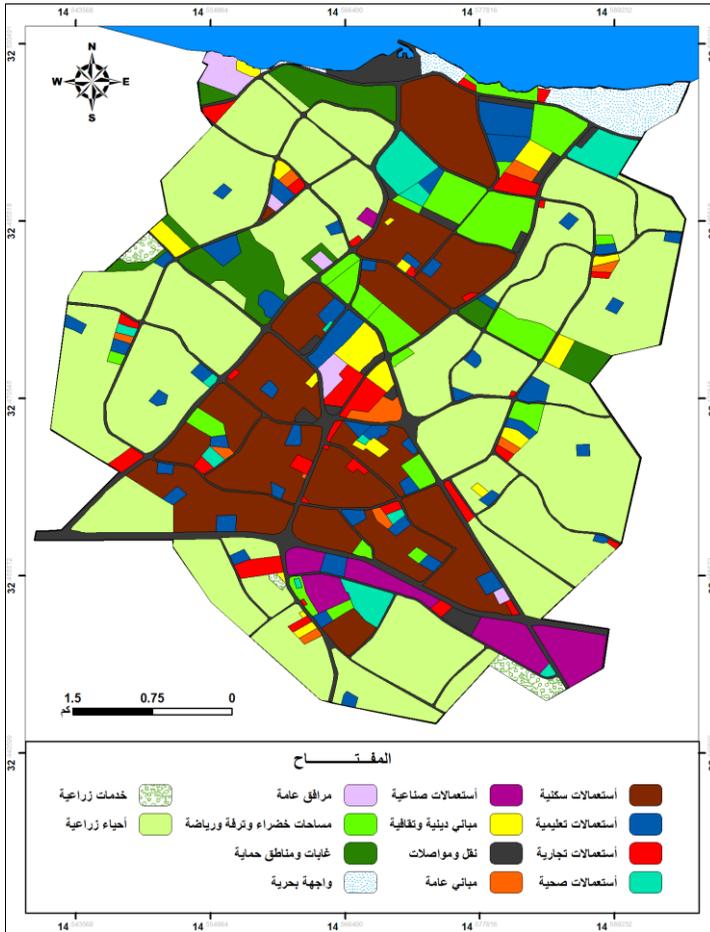
تعتبر منطقة الدراسة من بين المدن التي أعدت لها مخطط حضري جديد، فقد ساهم النمو السكاني بالمدينة إلى تجاوز حدود المخطط الشامل 1988، حيث تطور النمو العمراني إلى خارج المنطقة الحضرية، بالإضافة إلى وجود كثير من التجاوزات في المخطط المعتمد، حيث أصبح غير صالح كأداة لتنسيق التطور

(1) عبد الحفيظ أبوسيف المودي، مصدر سابق، ص 13-15.

الحاصل بالمدينة، الأمر الذي تطلب إعداد مخطط شامل جديد، حيث كان يهدف إلى تطوير المدينة، وتوفير الخدمات لسكان المدينة ومنطقة تأثيرها، وقد أخذ في الاعتبار إرساء البنية الوظيفية للمدينة، والحفاظ على الطابع الأخضر، لذا كان حوالي 50.6% من مساحة المخطط على شكل قطع أراضي، مقام عليها مساكن زراعية، بكثافة سكانية منخفضة، والتي تغطي حوالي 76.5% من إجمالي الأراضي المخصصة للاستعمال السكني⁽¹⁾، كما هو موضح بالشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) مخطط الجيل الثاني لمدينة زيتين

(1) المخطط الشامل لمدينة زيتين 2000، ص 59.



المصدر/ من عمل الباحث استناداً للمخطط الشامل 2000

ومن خلال الإطار العام لمخطط المدينة، ومحاولة تطويره وفق المخطط الشامل 2000، شهدت المدينة أهم مراحل تطورها الحضري، واتساعها المساحي، في جميع الاستعمالات الحضرية، فمن خلال قراءة بيانات الجدول رقم (2) يتضح أن

هناك farkاً كبيراً بما حظيت به المدينة خلال سنة 1980، حيث شهدت المدينة تطوراً كبيراً وتطورت مساحة المخطط من 349.4 هكتار في سنة 1980 إلى 2154.9 هكتار في سنة 2000، بواقع زيادة تصل إلى 1805.5 هكتار بنسبة مئوية تصل إلى 516.6%، ليرتفع معها نصيب كافة الاستعمالات وخاصةً الاستعمالات السكنية التي احتلت المرتبة الأولى، ففي سنة 1980 كان نصيب الاستعمالات السكنية 184 هكتار بنسبة 52.6% لتصل 1427 هكتار خلال سنة 2000 بنسبة تصل إلى 66.2% من مساحة المخطط، وذلك بزيادة مساحة تقدر بحوالي 1243 هكتار بواقع زيادة تصل نسبتها إلى 675.6%، وقد وضع اعتبار للمحافظة على الأراضي الزراعية، حيث تم تخصيص 50.6% من مساحة المخطط، والتي تصل مساحتها إلى 1092 هكتار إلى مساكن زراعية مقامة على قطع كبيرة نسبياً تتراوح مساحتها من 12% إلى 20% من الهكتار، تسمح بإقامة إنتاج زراعي صغير الحجم، والحفاظ على بقاء الأماكن الخضراء في نطاق حدود المدينة، والتي تعادل 76.5% من مجموع مساحة المناطق السكنية، بينما تشغل الاستعمالات السكنية نسبة 15.6% من إجمالي مساحة المخطط، بمساحة تقدر

حوالي 335 هكتار بواقع 23.5% من المساحة المخصصة للسكن، بينما تحتل استعمالات الأراضي لأغراض الطرق والشوارع المرتبة الثالثة، بنسبة تصل إلى 13% بمساحة تقدر بحوالي 278.8 هكتار، حيث تعتبر أحد المحاور الرئيسية داخل مخطط المدينة، حيث إنها تساهم في الربط بين أجزاء المخطط والمناطق المجاورة لها، بالإضافة إلى أن استعمالات الأراضي للأغراض الرياضية، والترفيهية، احتلت المرتبة الرابعة بنسبة 5.9% بمساحة تقدر بحوالي 126.3 هكتار، بينما وصلت مساحة الاستعمالات التعليمية إلى 102.8 هكتار بنسبة 4.8%، في حين أن الاستعمالات الصناعية بلغت 3.7%، والاستعمالات الصحة بمساحة 36.1 هكتار بنسبة 1.7%، وأن الإستعمالات التجارية بلغت 1.5% بمساحة بلغت 32.7 هكتار، في حين أن باقي الاستعمالات الأخرى لم تتجاوز 1% لكلاً منها.

جدول رقم (2) استعمالات الأراضي المقترحة بمخطط مدينة زيتن لسنة 2000

النسبة المئوية	المساحة / هـ	نوع الإستعمال	النسبة المئوية	المساحة / هـ	نوع الإستعمال
5.9%	126.3	الرياضة و ترفيهية	50.6%	1092.0	سكنية زراعية
0.4%	14.1	الخدمات العامة	15.6%	335.0	سكنية

3.7%	79.7	الصناعة	4.8%	102.8	تعليمية
0.8%	14.0	الخدمات الزراعية	1.7%	36.1	الصحة
13.0%	278.8	النقل والمواصلات	1.1%	23.4	الدينية والثقافية
0.9%	19.7	المنافع العامة	1.5%	32.7	التجارية
100.0%		2154.6		إجمالي الأراضي الحضرية	

المصدر/ المخطط الشامل لمدينة زليتن 2000 - التقرير النهائي رقم طن 53 - طرابلس - سنة 1980 - ص62.

يلاحظ في مخططات المدن المعتمدة في ليبيا في السابق، أنها تتميز بعدم التنفيذ المتوازن، حيث يُشرع في تنفيذ الاستعمالات السكنية بشكلٍ سريع، دون أن يواكبه تنفيذ الاستعمالات الأخرى، كالخدمات التعليمية، والصحية، والتجارية اللازمة لأي تجمع حضري، مما يضطر السكان إلى المخالفة بتحويل مساكنهم؛ لإقامة تلك الخدمات للإيفاء بتلك الحاجة، حيث يقومون بتغيير بعض الاستخدامات في مساكنهم بالأدوار الأرضية وتعويضها، بالإضافة بدور آخر، حيث أدى ذلك إلى الإخلال بالكثافة السكانية المحددة، حسب المخطط لتلك المناطق، وحدث تشويه في النسيج الحضري⁽¹⁾، بالرغم من أن مخططات الجيل الثاني استعمل فيها

(1) عبد السلام أحمد الشكري، التحكم في التطور والنمو الحضري، مجلة العمران، مجلة فصلية متخصصة تصدر عن مصلحة التخطيط العمراني بليبيا، العدد الأول، شهر مارس 2000، ص 32.

الأساليب الحديثة والمتطورة، والمعايير التخطيطية في إعدادها، بهدف تطوير تنمية مكانية لكافة المدن، وتشجيع نمو المدن الصغيرة، إلا أنها لم تحقق المستهدف منها، نظراً لعدم تطابق الوضع العمراني مع الاستعمالات المقترحة بالمخطط، بسبب التأخر في التنفيذ، وعدم استكمال شبكة الطرق، وعدم تطبيق القوانين واتخاذ الإجراءات ضد المخالفات والتجاوزات، وصعوبة الحصول على الأراضي داخل المخطط بالرغم من وجود فراغات غير مستغلة⁽¹⁾.

المبحث الثالث: غياب المخططات الحضرية، وواقع التنمية العمرانية المستدامة

كان من المفترض أن تبدأ عمليات الإعداد للجيل الثالث من المخططات للتجمعات الحضرية خلال سنة 1996، غير أنها تأخرت إلى نهاية سنة 2004، وخلال فترة الفراغ التخطيطي، انتشرت التنمية العمرانية عشوائياً، بدون ضوابط داخل التجمعات الحضرية وفي أطرافها، مما زاد من صعوبة المعالجة، وخلق واقعاً مخالفاً للمعايير التخطيطية، ونقص الأراضي المعدة للبناء، وارتفاع أسعارها، مما جعل التنمية

(1) فتحة عبد العزيز العريبي، دور الإدارة العمرانية في ليبيا في التعامل مع العشوائيات خارج المخططات الحضرية للمدن، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد أحد عشر، إبريل 2020، ص

العمرانية تتجه نحو الأراضي الزراعية الموجودة في أطراف هذه التجمعات⁽¹⁾، ولقد سبب هذا التأخير العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في قطاع الإسكان، حيث تطورت الفجوة بين العرض والطلب، فقد وصل العجز في سنة 1998 إلى 240 ألف وحدة سكنية⁽²⁾، إن هذه الفترة خلقت واقعاً منافياً للنظم العمرانية، والاستعمال الصحيح للأراضي الحضرية، الأمر الذي تنعكس خطورته على التجمعات السكانية، والحياة المدنية، وصحة البيئة وسلامتها، كما تظهر مساوي كذلك في الاختناقات المرورية، وكتل المباني غير المنظمة، وكذلك انعدام المواقع اللازمة لمشروعات البنية التحتية، وإمدادات شبكات المرافق والخدمات العامة⁽³⁾، وفي نهاية 2004 بدأ العمل في إعداد الجيل الثالث من المخططات الحضرية، وتم تكليف أربع مكاتب استشارية وطنية، لتنفيذ أعمال هذه المخططات

(1) سعد خليل الفزيري، الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، مجلة العمران، مجلة فصلية متخصصة

تصدر عن مصلحة التخطيط العمراني بليبيا، العدد الثامن، شهر ديسمبر 2009، ص 33.

(2) فتحية عبد العزيز العربي، مصدر سابق، ص 11.

(3) مقابلة مع أبو بكر الشاوش، أمين لجنة إدارة مصلحة التخطيط العمراني أجراها عثمان أستوي

إسماعيل، مجلة العمران، مجلة فصلية متخصصة تصدر عن مصلحة التخطيط العمراني بليبيا، العدد

الرابع، أغسطس 2004، ص 9.

على المستوى الإقليمي والمحلى والحضري، وقد باشرت هذه المكاتب العمل، وصدرت ثمانية عشر مخططاً فرعياً في نهاية 2009، وكما أنجزت دراسات لبعض المدن، وقد تضمنت هذه المخططات على عدة محاور، تتضمن تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وتحديد مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد اتجاهات النمو الطبيعي للمخططات⁽¹⁾، وبالرغم من الدراسات والأعمال التي تم إنجازها في مرحلة إعداد هذه المخططات، إلا أنه يوجد عليها العديد من الملاحظات، وخاصة في عدم تطابقها مع الواقع، وتأخر إعداد المخططات الحضرية واعتماد المخططات الإقليمية⁽²⁾، إن هذه الدراسات كان هدفها تحقيق التنمية العمرانية، إلا أنها لم تكتمل، ويتم تنفيذها نظراً للتغير الجذري الذي حصل في ليبيا، ونتيجة لذلك فقد تطورت بعض التحديات في المدن الليبية، ومن بينها منطقة الدراسة أهمها مايلي:

(1) عبد الحفيظ أبوسيف المودي، مصدر سابق، ص 17.

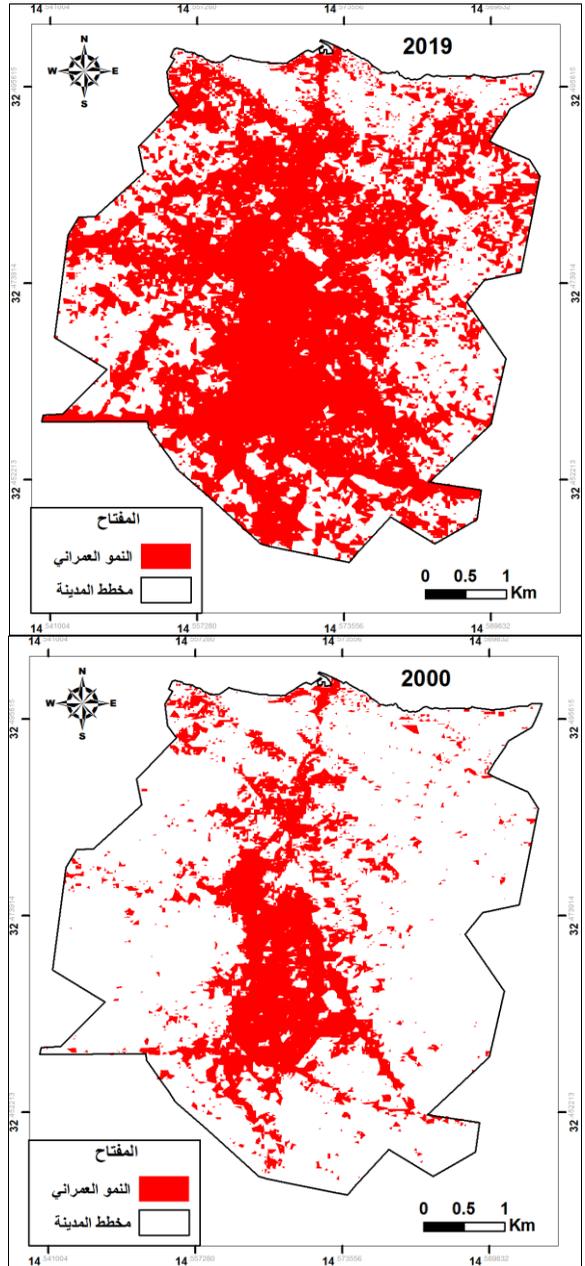
(2) فتحية عبد العزيز العربي، مصدر سابق، ص 12-13.

1- تطور المساحة المبنية: من خلال استخدام التقنيات الحديثة، المتمثلة في الاستشعار عن بعد، يتضح مدى الاتساع في المساحة المبنية في المخطط، كما هو موضح بالشكل رقم (3)، فقد تطورت المساحة من 460 هكتار في سنة 2000، والتي تمثل في ذلك الوقت 21.35% من إجمالي مساحة المخطط، البالغ مساحته نحو 2154.6 هكتار، إلى 1328 هكتار في سنة 2019، ومثلت بذلك 61.64% من مساحة المدينة، ويمثل هذا الاتساع عقبة أمام تنفيذ الخطط المستقبلية، لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة، نظراً لنموه بطريقة مخالفة لما هو مخطط في السابق.

2- التجاوز على المساحة المخططة: فمن خلال ملاحظة الشكل رقم (4) يتضح مدى التجاوز على المساحة المخططة، فقد شهدت بعض الاستعمالات تجاوزت على المساحة المخصصة لها، سواء كانت ترفيهية، أو مساحات خضراء، بالإضافة إلى نمط الاستعمالات الزراعية السكنية، التي تم تخصيص لها 50.6% من مساحة المخطط، والتي تصل مساحتها إلى 1092 هكتار، لكي تسمح بإقامة إنتاج زراعي صغير الحجم، والحفاظ على بقاء الأماكن الخضراء في نطاق حدود

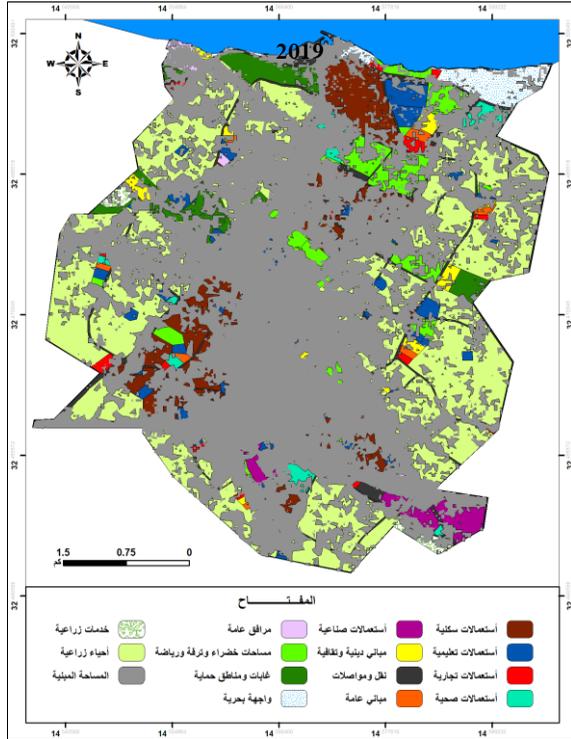
المدينة، والتي تعادل 76.5% من مساحة المناطق السكنية بالمدينة، ويرجع هذا التجاوز على المساحة المخططة إلى عدم تنفيذ مخطط جديد للمدينة.

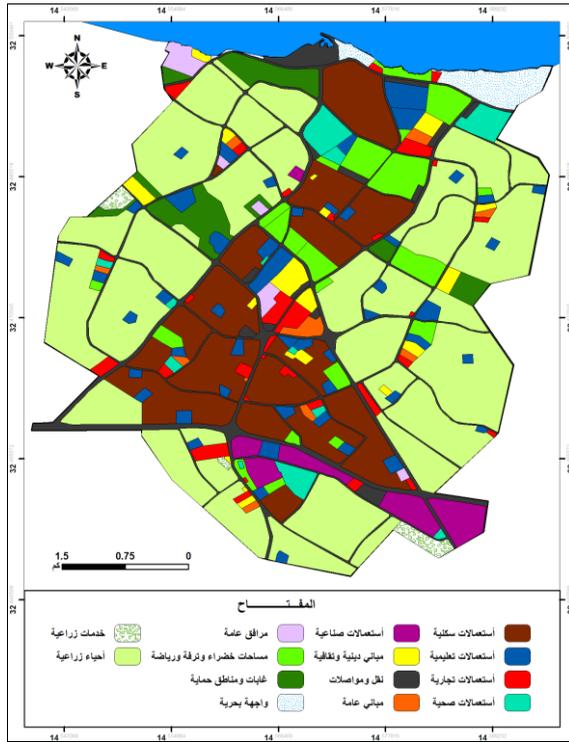
الشكل رقم(3) تطور المساحة المبنية بمخطط الجيل الثاني لمنطقة الدراسة



المصدر/ من عمل الباحث استناداً لصور الأقمار الصناعية لاندسات لسنة 2000، 2019

الشكل رقم (4) تجاوز المساحة المبنية على مخطط الجيل الثاني لمنطقة الدراسة





المصدر/ من عمل الباحث استناداً مخطط الشامل 2000 وصورة القمر الصناعي لاندسات لسنة 2019

لقد نجم عن هذا التجاوزات تلوثاً بصرياً، نتيجة التعديلات والإضافات على المباني السكنية، لكي تتناسب مع الوضع الجديد، خصوصاً في وسط المدينة، وبعض

الشوارع، التي أصبح يغلب عليه الطابع التجاري (تجارة التجزئة)، مما زاد من المشاكل المرورية والضجيج⁽¹⁾.

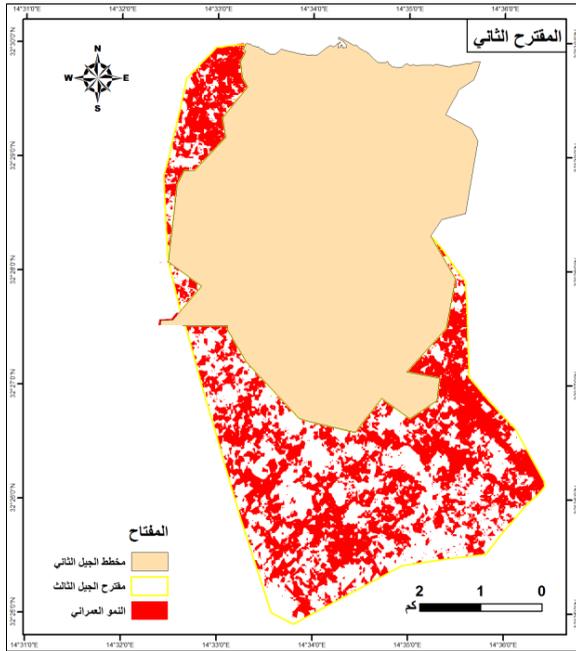
3- الزحف العمراني بالمساحة المقترحة لمخططات الجيل الثالث: لقد وضعت مجموعة من الاحتمالات للتوسع مخطط المدينة، ولكن شهدت هذه المناطق زحفاً عمرانياً وتفتيتاً لملكية الأراضي، وتزايداً في عدد المباني السكنية والتجارية، مما ساهم في ظهور تجمعات عمرانية عشوائية غير مخططة، داخل حدود الأراضي المقترحة للتوسع الحضري⁽²⁾، وقد وضعت ثلاثة مقترحات لمخطط الجيل الثالث من قبل مكتب التخطيط العمراني فرع المرقب، فمن خلال ملاحظة الشكل رقم (5)، وكذلك الجدول رقم (3)، يتبين أن هناك زحفاً عمرانياً داخل المساحة المقترحة للجيل الثالث، مما يجعل إمكانية تحقيق التنمية العمرانية المستدامة بمدينة

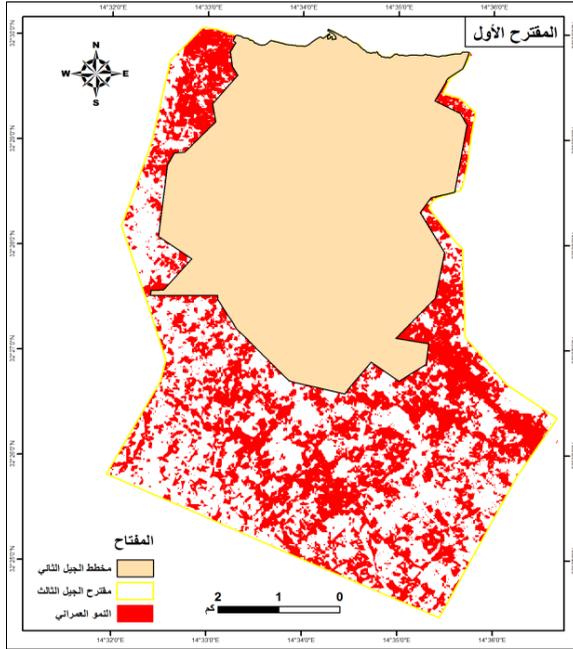
(1) فرج مصطفى الهدار، أثر التلوث البصري في التأثير في جمالية المدينة- مدينة زليتن كنموذج، مجلة التربوي، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الخمس جامعة المرقب، العدد العاشر، يناير 2017، 66-67.

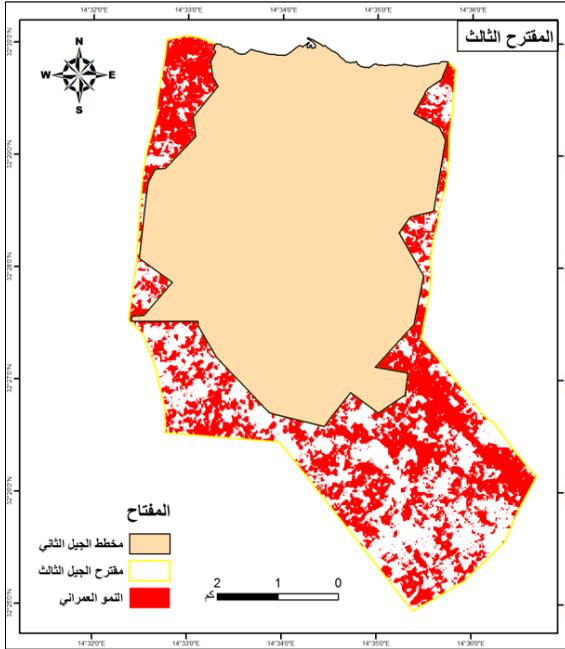
(2) فرج مصطفى الهدار وآخرون، تقييم الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في منطقة زليتن- ليبيا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والأستشعار عن بعد، مجلة التربوي، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الخمس جامعة المرقب، العدد السادس عشر، يناير 2020، ص 53-54.

زليتن تحتاج إلى مجهود كبير، وتكلفة مادية كبيرة، فقد تبين أن المقترحات الثلاثة تصل فيها نسبة النمو العمراني الغير مخطط يفوق ثلث المساحة المقترحة، فقد كان بالمقترح الأول بنسبة 31%، وفي المقترح الثاني بنسبة 43.55%، في حين كان بالمقترح الثالث بنسبة 40.27%، هذه النسب هي عبارة عن توسع عمراني عشوائي يتركز بجانب الطرق الرئيسية، وداخل الحيازات الزراعية بعد تفتيتها، وقد كانت المساحة المضافة للمخطط تفوق مساحة مخطط الجيل الثاني في المقترح الأول، بمساحة تصل إلى 2828.84 هكتار، ليكون مخطط المدينة 4983.44 هكتار، أما أقل مساحة مقترحة فقد كانت 1568.56 هكتار بالمقترح الثالث، لتكون مساحة المخطط 3723.16 هكتار، أما بالنسبة للاتجاه، فإن أغلب التوسع المقترح كان في جهة الجنوب، والجنوب الشرقي، والجنوب الغربي، أما بالنسبة للاتجاه شرقاً وغرباً، فقد كان بشكل بسيط، ويعتبر هذا النمو العمراني الغير مخطط ومدروس، أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية العمرانية المستدامة بمنطقة الدراسة.

الشكل رقم(5) النمو العمراني في مقترحات مخطط الجيل الثالث







المصدر/ من عمل الباحث استناداً مقترحات الجيل الثالث وصورة القمر الصناعي لاندسات لسنة 2019

جدول رقم (3) الزحف العمراني بمقترحات مخطط الجيل الثالث لمدينة زيتن لسنة 2019/
بالهكتار

المقترح الثالث	المقترح الثاني	المقترح الأول	المقترحات
2154.6			مساحة مخطط الجيل الثاني
1568.56	1702	2828.84	المساحة المضافة للجيل الثاني
3723.16	3856.6	4983.44	مساحة الجيل الثالث المقترحة
631.75	741.22	875.86	مساحة النمو العمراني في المساحة المقترحة للجيل الثالث

%40.27	%43.55	%31	نسبة المساحة المشغولة بالنمو العمراني
%59.73	%46.45	%69	نسبة المساحة الغير مشغولة بالنمو العمراني

المصدر/ من عمل الباحث استناداً مخطط الشامل 2000 ومقترحات الجيل الثالث وصورة القمر الصناعي لاندسات لسنة 2019

الخاتمة

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، يتضح جلياً مدى أهمية التقنيات الحديثة المتمثلة في RS، و GIS، في دراسة بعض التحديات التي تواجه التنمية العمرانية، فمن خلال استخدام هذه التقنيات، تبين أن منطقة الدراسة قد شهدت زحفاً عمرانياً كبيراً، سواء كان داخل المخطط أو خارجه بالأراضي المقترحة للجيل الثالث، فالمخططات الحضرية تعد هي البداية الفعلية لأي سياسة تنموية، تهدف للوصول إلى تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، فهي تهتم برسم وتحديد استعمالات الأراضي، والشبكات المختلفة كالطرق، والصرف الصحي، والمياه وغيرها، وتحدد كثافة البناء وأنظمتها، وبذلك يكون المخطط عبارة عن دراسة تخطيطية لما ستكون عليه المدينة مستقبلاً مساحياً، وخدمياً، فقد نمت منطقة الدراسة بشكل عشوائي، نظراً لغياب مخطط الجيل الثالث، وبرزت مجموعة من التحديات التي شكلت عائقاً

في تنفيذ تنمية عمرانية مستدامة بالمدينة، ولعدم زيادة تفاقم المشكلة بشكل كبير، يجب وضع استراتيجية لتنفيذ مخطط عمراني مستدام.

قائمة المراجع

أولاً/ الكتب :-

- 1- سعد خليل القزيري، **مدخل عام** في كتاب الجيل الثالث، ومستقبل المدن في ليبيا، الطبعة الأولى، منشورات العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، ليبيا، سنة 2006.
- 2- سعيد علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر، القاهرة - مصر، سنة 2000.
- 3- شفق الوكيل، **التخطيط العمراني مبادئ أسس تطبيقات**، الجزء الأول، القاهرة، مصر، سنة 2006.
- 4- عبد الرحمن قنابة وآخرون، **تقييم البعد المكاني لمخططات الجيل الثاني بالأقاليم التخطيطية بالجمهورية**، في كتاب الجيل الثالث، ومستقبل المدن في ليبيا، (تحرير) سعد خليل القزيري، الطبعة الأولى، منشورات العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، ليبيا، سنة 2006.

- 5- علي الميلودي عمورة، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، الطبعة الأولى، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، سنة 1998.
- 6- ماجدة علام، موضوعات في علم الاجتماع الحضري، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، سنة 2000.
- ثانياً/ الدوريات:-

- 1- ريدة ديب، وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه منشوره، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، سوريا، سنة 2009.
- 2- سعد خليل القزيري، الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، مجلة العمران، مجلة فصلية متخصصة تصدر عن مصلحة التخطيط العمراني بليبيا، العدد الثامن، ديسمبر 2009.
- 3- سويده أحمد الزين الحسن، استراتيجية التخطيط الحضري المستدام لاستخدام الأراضي، وتوظيف الموارد المتاحة دراسة حالة: الخرطوم الكبرى - السودان، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد السادس، العدد الرابع، مارس 2019.

4- عبد الحفيظ أبوسيف المودي، مسيرة التخطيط العمراني في الجماهيرية، مجلة العمران، مجلة فصلية متخصصة تصدر عن مصلحة التخطيط العمراني بليبيا، العدد الثامن، ديسمبر 2009.

5- عبد السلام أحمد الشكري، التحكم في التطور والنمو الحضري، مجلة العمران، مجلة فصلية متخصصة تصدر عن مصلحة التخطيط العمراني بليبيا، العدد الأول، مارس 2000.

6- غادة موسى السلق، ميثم حسن الصفار، التنمية العمرانية المستدامة في مركز الكرخ التاريخي، مجلة الهندسة، المجلد العشرون، العدد أحد عشر، العراق، سنة 2014.

7- فتحية عبد العزيز العربي، دور الإدارة العمرانية في ليبيا في التعامل مع العشوائيات خارج المخططات الحضرية للمدن، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد أحد عشر، إبريل 2020.

- 8- فرج مصطفى الهدار، النمو السكاني وأثره على المخطط الحضري - مدينة زليتن نموذجاً، مجلة التربوي، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الخمس جامعة المرقب، العدد الخامس، يوليو 2014.
- 9- فرج مصطفى الهدار، أثر التلوث البصري في التأثير في جمالية المدينة - مدينة زليتن كنموذج، مجلة التربوي، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الخمس جامعة المرقب، العدد العاشر، يناير 2017.
- 10- فرج مصطفى الهدار وآخرون، تقييم الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في منطقة زليتن - ليبيا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، مجلة التربوي، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الخمس جامعة المرقب، العدد السادس عشر، يناير 2020.
- 11- مقابلة مع أبوبكر الشاوش، أمين لجنة إدارة مصلحة التخطيط العمراني أجراها عثمان أستيوي إسماعيل، مجلة العمران، مجلة فصلية متخصصة تصدر عن مصلحة التخطيط العمراني بليبيا، العدد الرابع، أغسطس 2004.
- ثالثاً/ المؤتمرات العلمية:-

1- أبو القاسم على سنان، المخططات الحضرية وواقع استعمالات الأرض في مدينة الخمس، المؤتمر الإقتصادي الأول للأستثمار والتنمية في منطقة الخمس، سنة 2017.

رابعاً/ التقارير :-

- 1- تقرير مكتب التخطيط العمراني زليتن.
- 2- مخطط زليتن الشامل 1988، التقرير النهائي.
- 3- النتائج النهائية لتعداد سنة 1984.
- 4- المخطط الشامل لمدينة زليتن 2000، التقرير النهائي.
- 5- مكتب التخطيط العمراني فرع المرقب، مقترحات الجيل الثالث.

خامساً/ مواقع الإنترنت :-

1- صور القمر الصناعي لاندسات سنة 2019 من موقع المساحة الجيولوجية

الأمريكية (USGS) <https://www.usgs.gov>